المحتويات

العدد (٧٥) السنة (٧) تمـــوز ١٩٨٦٠

سياســـــــــــة :

٣	ازمة المؤسسات المحلية ازمة نهـج	سليـم محمـد
٨	مغـزى العدوان الامريكي على ليبيا وتهديد سوريا	نعيم الاشهـب
١٧	مشروع تحسين شروط المعيشة.الدوافع والابعـاد	د ٠سمير عبدالله
٢٧	خمسـون عامـا على اضـراب وثـورة ١٩٣٦	اميـل حبيبـي

دراســـات وابحـــــاث

٣٥	الطبقة العاملـة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة والقطاع "العاملون وراء الخـط الاخضـر"	محمـود الشيـخ
٦٠	المـرأة والتعليـم في " العالـم الثالـث"	سامـي خضـر
٧٠	مـن هـم الدوشمـان	

مـــع الكتـــــب :

٧٧	قراءةفي كتاب "رحلاتي في الخارج للدكتورة نوال السعـداوي (٢)	جميـل السلحـوت

متفرقـــــــات :

٤٩	وصايـا تيلمـان حيـــة	
٨٣	حضور الذاكرة في قصتي " الرفيقـة فيرونيكـا و" مندوب خبّر دولتـك"	ابراهيـم العلـم
٨٦	هـل حققـت هوليـود ما تبتغيـه	
١٢٢	بيـان اتحـاد الكتـاب	

الاراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مجلس التحرير

أزمة المؤسسات المحلية ... أزمة نهج

بقلم : سليم محمد

تعاني جامعة بيرزيت وهي من اكبر المؤسسات المحلية ازمة مستمرة منذ سنوات عدة توجت باعلان نقابة العاملين،الاضراب المفتوح منذ ١٩٨٦/٦/١٧ لكي تتراجع ادارة الجامعة عن قرارها بانهاء عقود العاملين ، وفي شركة كهرباء محافظة القدس استطاع العاملون انتزاع مكاسب بتحصيل رواتبهم . ولكن هذا الانجاز لن يكون نهاية ازمة تعاني منها الشركة. وفي جامعة النجاح اعلن رئيس الجامعة في مقابلة مع صحيفة الفجر عن بوادر ازمة مالية ولكنها لم تصل الى حد الانفجار بعد . وفي الجامعة الاسلامية في غزة يكثر المسؤ ولون الحديث عن ضائقة مالية. وهناك العديد من الازمات في المؤسسات الصغيرة تظهر بين حين وحين وتأخذ طابع الحدة احيانا ولعلنا نستذكر الازمة بين ادارة كلية العلوم في ابو ديس والجسم الطلابي فيها .

ان المؤسسات المحلية في المناطق المحتلة في ظل غياب السلطة الوطنية. كانت وما تزال تلعب دورا رياديا في نضال الشعب الفلسطيني. بل وانها احيانا اتخذت طابعا تمثيليا (وان كان بالمفهوم الروحي وليس المادى) للشعب الفلسطيني. كتعبير عن طموح هذا الشعب في امتلاك مؤسسات وطنية ضمن دولة مستقلة. ولذا فالمؤسسات المحلية على اختلاف انواعها كانت دائما هدفا لهجوم كل القوى التي تنكر للشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته المستقلة . زاد من شراسة هذا الهجوم ،تشبث معظم المؤسسات المحلية بهدف الاستقلال الوطني سواء بقناعة قادتها او بضغط من الاغلبية ذات العلاقة بتلك المؤسسات . وقد تعددت اشكال الهجمة ضمن صلاحية وقدرات كل طرف مشارك فيها الا ان الهدف بقي واحدا. فسلطات الاحتلال عمدت لالة القرارات العسكرية ولسلطتها التنفيذية ،فجاء قرار حل المجالس البلدية المنتخبة ، وعشرات القرارات بحق الاندية والجمعيات في القرى والمدن ، اما الجانب الاردني فاخذ يستغل صلاحيته المتنفذة في اللجنة المشتركة لدعم الارض المحتلة. لتركيع المؤسسات وحرفها عن التمسك بالمطالب الوطنية. وتهديدها بسيف المال ،بل وشقها بهذا السيف كما هو الحال في اتحاد نقابات العمال . اضافة لما هو قائم منذ عام ١٩٦٧ من مضايقات لممثلي المؤسسات الوطنية على الجسور وفي اجهزة

المخابرات عند سفرهم لعمان. والولايات المتحدة تدلي بدلوها في هذا الهجوم ضمن تصاعد ممثليها وبعض الجمعيات الاجنبية العاملة في المناطق المحتلة (١) .

والهجوم على المؤسسات المحلية قائم منذ سنوات الاحتلال الاولى. ولكن من الملاحظ انه يزداد بازدياد العمل لخلق واقع لا يتلائم والمطالب الوطنية للشعب الفلسطيني. فقد اقبلت المجالس البلدية المنتخبة في الوقت الذى بدأت تظهر فيه محاولات تطبيق الادارة الذاتية. وتزايدت الاجراءات الاردنية بحق المؤسسات الرافضة لمحاولات الاردن اجهاض مطلب الدولة المستقلة. عشية واثناء بدء التحرك المشترك تحت شعار الكونفدرالية، وتفاقمت هذه الاجراءات بعد توقيع اتفاق عمان ووصلت ذروتها اخيرا في محاولات استبدال م.ت.ف. بما فيها تلك المؤسسات التي يقف على رأسها من اعلنوا موافقتهم على الكونفدرالية واتفاق عمان. وحتى يمكن ان تفهم بشكل اوضح حقيقة ما يجرى في بعض المؤسسات. نعود بذاكرتنا قليلا الى الوراء الى شهر تموز من العام المنصرم ١٩٨٥ حيث تسرّبت (٢) وثيقة اعدها اللوبي الاردني في الارض المحتلة في خضم التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك آنذاك بعد ٥ اشهر من توقيع اتفاق عمان. حيث دعت الى محاربة الاحزاب في داخل المؤسسات واعتبرت ان هذه الاحزاب تمكنت مع " الاسف " من ابعاد هذه المؤسسات عن اهدافها الحقيقية، لذا لا بد من اخذ زمام المبادرة واعادة تركيب الفعاليات المختلفة في الارض المحتلة. وجاء في الاقتراح الثاني من وثيقة العمل دعوة" لوقف تسييس الجامعات والعمل على اعادتها الى دورها الاكاديمي وايجاد كافة الوسائل الكفيلة بوقف نشاط التيارات التخريبية التي سيطرت عليها" اما عن الالية التي تقترحها ورقة عمل اللوبي الاردني لوقف نشاط الاحزاب وتسييس المؤسسات فقد جاءت في الاقتراح السابع لوثيقة العمل اياها حول موضوع الرواتب التي تصرف من الاردن للموظفين في الضفة الغربية حيث ادعت ان هؤلاء الموظفين لا يحاسبون على تصرفاتهم السياسية. ان القصد واضح وليس بحاجة لذكاء لادراكه وهو استخدام سيف المال لابتزاز مواقف سياسية ،وعليه فهل مستبعد ان تلجأ اللجنة المشتركة التي يهيمن عليها الجانب الاردني ، الاب الشرعي للوبي، صاحب الوثيقة في استخدام نفس الالية التي اقترحتها ورقة عمل اللوبي ؟.

وفي الواقع ان استخدام الضغوط المالية من جانب الرجعية الاردنية والبيروقراطية الفلسطينية في م.ت.ف. لفرض شروط سياسية في جوهرها على المؤسسات المحلية ليس بأسلوب جديد فهو الاسلوب المحبب خاصة في ظل غياب سلطاتهم القمعية المباشرة نظرا لظروف الاحتلال الشاذة. يورد عبد الجواد صالح عضو اللجنة التنفيذية السابق لمنظمة التحرير كيف ان اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة جمدت المبلغ الذى اقرته لدعم مجلس التعليم العالي. بناء على طلب اللجنة التنفيذية للمنظمة بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٧ م والبالغ ٣٧ الف دينار ولم يفرج عنه الا في نيسان ١٩٨١ م بعد تغيرات في هيئات مجلس التعليم العالي لا تنسجم والتوجهات الوطنية في الاراضي المحتلة (٣).

ولم تقف الامور عند هذا الحد. فقد عمد طرفا اللجنة المشتركة استنادا لسلطة المال للتدخل في تفاصيل قضايا ومشاكل المؤسسات المحلية، واستبعاد دور الشخصيات والقوى الوطنية في المساهمة بأى دور مهما كان في تطوير كل هذه المؤسسات . ويكشف عبد الجواد صالح في نفس

المصدر كيف تم التخطيط على اعلى المستويات في استبعاد المناضل بسام الشكعة من المساهمة في حل مشاكل جامعة النجاح اثر تعطل الدراسة لمدة ثلاثة اشهر بقرار من مجلس الامناء في نيسان عام ١٩٨٢ بعد خلافات مع نقابة العاملين ـ وبناء على ذلك الا يجوز لنا ان نتشكك في رفض مجلس امناء جامعة بيرزيت استعداد بسام الشكعة المساهمة في العمل على حل الازمة المالية للجامعة ؟.

تشكل صندوق دعم المناطق المحتلة التابع للجنة المشتركة اثر مؤتمر القمة في بغداد في تشرين الثاني عام ١٩٧٨. وتقرر ان يخصّص مبلغ سنوي قدره ١٥٠ مليون دولار ولمدة عشر سنوات لدعم سكان المناطق المحتلة وقد اوكل مهمة توزيع هذا المبلغ لمنظمة التحرير الفلسطينية والاردن وقد كان واضحا منذ البداية اهداف الجانب الاردني في داخل اللجنة حيث عمد مستفيدا من نعرات معاداة الشيوعية واليسار لدى الجانب الفلسطيني في اللجنة ـ الى حرمان كل المؤسسات التي تقف بحزم ضد توجهات السياسة الرجعية الاردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وكان واضحا من طريقة الصرف واوجه الانفاق ان تلك المبالغ المقررة عليها ان تعطي نفس المفعول الذى تعطيه عوائد النفط العربية او " البترودولار العربي " في داخل البلدان العربية من حيث معاداة القوى الديموقراطية والوطنية والطبقة العاملة والفئات المسحوقة. واشاعة نمط التبذير والروح الاستهلاكية، واجهاض عوامل التراكم الذاتية الداخلية. وربط مجمل التطور الاقتصادى بمصادر التمويل الخارجي سواء عوائد النفط الخاضعة لاستراتيجية الاحتكارات الاجنبية العملاقة او القروض والهبات الخارجية .

لقد صرفت اللجنة المشتركة في الفترة ما بين عام ٧٩ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ ١٣٨ مليون دينار، ذهب القسم الاكبر منها لقطاع الخدمات ذي الطابع الاستهلاكي. اما القسم الضئيل فقد ذهب لقطاع الزراعة والصناعة حيث يتواجد امكانية خلق مصادر التراكم الداخلية وايجاد فرص عمل. لقد بلغت حصة قسم كبير من هذين القطاعين ٧ر٨ ٪ للزراعة ٤ر٤٪ للصناعة. وتجدر الاشارة الى ان المبالغ التي رصدت للزراعة والصناعة لم تعتمد لتوسيع الطاقة الانتاجية وزيادة فرص العمل المحلية بل كانت تتحول لارباح صافية للبرجوازيين الصناعيين وكبار ملاك الاراضي، وفي مقابل ذلك فقد بلغت حصة الاسكان ١٦٪ من مجموع النفقات. ولم تساعد طريقة انفاق مبالغ الاسكان في حل الازمة السكنية في المناطق المحتلة التي يعاني منها بدرجة اولى ذوو الدخل المتوسط والمحدود. اما ما صرف تحت بند التنمية الاجتماعية فكان نصيبه ٤ر٩٪ اى ضعف ما صرف للصناعة تقريبا واغلبها ذهب لتلك المؤسسات الاجتماعية التي وافقت على استبعاد العناصر اليسارية والتقدمية من صفوفها واما حصة التعليم فقد بلغت ٢٥٪ وبالارقام بلغ مجموع ما صرف تحت هذا البند ٣٥ مليون دينار. لقد ادت تلك المخصصات لقطاع التعليم الى توسع هائل في هذا القطاع بل واصبح مدعاة لتخريج الايدى العاطلة عن العمل. ومما زاد في تعقيد الموقف ان المسؤولين في هذا القطاع لم يعمدوا للاستفادة من اموال الدعم لخلق مصادر تمويل ذاتية . بل اخذوا ينحون منحى استهلاكيا تبذيريا واستعراضيا في صرف الكثير من اموال الدعم. وتخلو عن اشكال التمويل ذى الطابع الشعبي كتشكيل لجان الصداقة وجمع التبرعات في الداخل والخارج. والاستفادة من تنامي التعاطف لدى الرأي العام العالمي اتجاه الشعب الفلسطيني. وبذلك فعلوا كما فعلت البرجوازيات الحاكمة في البلدان العربية التي ربطت مصير بلدانها بمصادر التمويل الخارجية.

وهذا امر طبيعي فهم من نفس الطبقة الحاكمة في الكثير من البلدان العربية. وهذا الوضع هنا الظروف الملائمة للجنة المشتركة والجانب الاردني وبالاخص للتدخل في شؤون المؤسسات الاكاديمية وبنيتها وهيئاتها واصبح الظرف اكثر ملائمة لتنفيذ مقترحات وثيقة اللوبي الاردني " من ضرورة اخذ زمام المبادرة واعادة تركيب الفعاليات المختلفة في الارض المحتلة " .

واخذت الجهات المسؤولة في اللجنة المشتركة بين حين وحين حينما تريد ان تفرض شروطا سياسية في جوهرها تلوح " بازمة مالية " متذرعة بتردي عوائد النفط لدى البلدان العربية. وتحاول تحميل مسؤولية هذه الازمة لجموع العاملين في داخل المؤسسات . ومما يثير الاستغراب ان اكثر المؤسسات عرضة " للأزمة المالية" تلك التي تنتمي لها جهات اكثر معارضة لتوجهات السياسة الاردنية في المناطق المحتلة .

لا احد ينكر وجود مصاعب مالية تواجه المؤسسات المحلية في الارض المحتلة. ولكن تاريخ مسيرة هذه المؤسسات مع مصادر التمويل الخارجية وتطورات الوضع السياسي ووجود توجهات سياسية محددة لاصحاب مراكز التمويل يجعلنا نتشكك في كون هذه المصاعب قد وصلت الى حالة ازمة مستعصية لا يمكن حلها ، الا على حساب جموع العاملين ! وكيف يمكن ان نفسر استعداد الجانب الاردني واللجنة المشتركة لمساعدة شركة كهرباء القدس في ازمتها المالية ، اذا ما استجابت لمجموعة شروط من ضمنها فصل نصف عدد العاملين وتخفيض رواتب النصف الباقي ؟! الا يعني ذلك ان امكانية المساعدة موجودة والعقبة فقط تنفيذ الشروط ؟! الا يشير ذلك الى ان جوهر المسألة هي معاداة العمال والطبقة العاملة وتوجهاتهم السياسية ؟ هل كان هناك ازمة مالية لدى اللجنة المشتركة عندما وقفت الى جانب اصحاب الفنادق في اضراب عمال الفنادق الشهير في القدس عام ١٩٧٩ ؟!

ان هذه الامور تجعلنا اكثر فهما لاستنتاجات نقابة العاملين في جامعة بيرزيت من ان الازمة المالية مبالغ فيها ومفتعلة وما هي الا افرازات لتوجهات اللجنة المشتركة في الارض المحتلة" "ونود ان نضيف انه تجرى محاولات للوصول الى تخفيض رواتب العاملين بناء على طلب اللجنة المشتركة التي حددت هذا الطلب بشكل واضح في رسالة جديدة لمجلس التعليم العالي " ...." " اننا نحذر من كلتا المحاولتين ونعلن استنكارنا الشديد لموقف اللجنة المشتركة اللاوطني واللامسؤول ونحذّر ادارة الجامعة ومجلس امنائها من مغبة الاستجابة لهذه الشروط " (٤) .

واذا افترضنا جدلا وجود ازمة مالية في جامعة بيرزيت يبقى التساؤل لماذا تقع مسؤولية هذه الازمة على العاملين وحدهم دون غيرهم ؟! وان كان العاملون على استعداد لتحمل نصيبهم من هذه الازمة كما اوضحوا في بيان نقابتهم بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٤ لماذا يتم حرمانهم من المشاركة في الاطلاع على اوجه الازمة وبالتالي تحديد سياسة تجاوزها ؟! لقد تقدمت نقابة العاملين رغم يقينها بعدم جدية الازمة المالية بمجموعة من الاقتراحات والمبادرات وتصورات لايجاد مصادر تمويل لقيت استحسان وموافقة شخصيات وطنية في المناطق المحتلة. تكفل بتقليل الاعتماد على المصادر التمويلية ذات الاتجاهات السياسيّة المعادية لطموحات شعبنا الوطنية. كما ان النقابة على استعداد للمساهمة في تحديد اوجه الانفاق بما يتلائم والاحتياجات الضرورية اللازمة لاستمرار مسيرة الجامعة

ومع ذلك كان الرد انهاء عقود العاملين الذين يعيلون اسرا مجموع افرادها ٣٠٠٠ فرد . ان هذا القرار معاد لابسط قواعد الديموقراطية والحوار الديموقراطي. وفي جوهره لا يختلف رغم اختلاف الشكل والمكان. عما فعلته ادارة جامعة اليرموك اتجاه مطالب الطلاب بتخفيض الاقساط المفروضة على النشاط المنهجي في الجامعة .

الهوامـــــش :

١) اقرت لجنة الدعم الخارجي في الكونغرس الامريكي بناء على اقتراح تقدم به وزير الخارجية الامريكي انذاك هنرى كيسنجر في عام ١٩٧٦ دعما سنويا للمناطق المحتلة يبلغ ٨ مليون دولار ينفق عبر موءسسات تنموية ورددت وسائل الاعلام موءخرا ان هذا الرقم من الممكن ان يتضاعف لـ٥٠ مليون دولار سنويا وذلك في سياق النشاط الامريكي الاسرائيلي ـ الاردني المحموم لخلق " "زعامة بديلة" في المناطق المحتلة .

٢) نشرتها صحيفة الطليعة في عددها الصادر ١٩٨٥/٧/٢٥.

٣) عبد الجواد صالح ،المشكلات الذاتية لموءسسات التعليم العالي في الضفة وقطاع غزة ـ مركز القدس للابحاث ص ١٠٥.

٤) بيان نقابة العاملين في جامعة بيرزيت ١٩٨٦/٥/١٤ .

مغزى العدوان الأمريكي على ليبيا وتهديد سوريا

بقلم نعيم الاشهب *

" تعتبر الغارة الامريكية على ليبيا في الخامس عشر من نيسان اكبر عملية قصف عسكرى امريكي ضد مراكز مدنية منذ فيتنام" ، (١) . فما هي دلالة هذا العدوان وما هو هدفه الحقيقي ؟ وبمعنى آخر : هل هو انعكاس لتزايد نسبي في قوة الولايات المتحدة ، في اطار التوازن الدولي ، ام تعبير مغامر ويائس عن الفشل في تحقيق مثل هذا التغيير ، في ظروف تعاظم المصاعب وتراكم العقبات في وجه مثل هذا الهدف الامبريالي الخطر ؟

ماذا توحي اهم المؤشرات المحيطة بنشاط ادارة ريغان التي اقترفت هذا العدوان؟

أولا- على مستوى التوازن الاستراتيجي : من المعلوم انه فشلت تماما محاولات الادارة الامريكية وحلفائها للاخلال بهذا التوازن القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبين حلف وارسو وحلف الاطلنطي . ولكن هذه الدوائر لم تتخل عن حلمها بتحقيق مثل هذا الخلل . وفي سبيل ذلك ، فهي تدفع العالم نحو جولة جديدة من سباق التسلح ، نوعية في خطورتها ونفقاتها ، بسبب من طبيعة الاسلحة الجديدة ، بما في ذلك نقل سباق التسلح الى الفضاء . ومن الملاحظ ، في هذا الصدد ، ان هجوم السلام الشامل الذى راح يصعده الاتحاد السوفياتي في الاونة الاخيرة ، بما في ذلك المقترحات الشاملة التي طرحها الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦ والمستهدفة التخلص من السلاح النووى نهائيا مع نهاية هذا القرن ، والمقترحات المتعلقة بسحب القوات المتبادل من اوروبا وسحب الاساطيل الحربية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من البحر الابيض المتوسط ، التي طرحها الوفد السوفياتي خلال مؤتمر الحزب الاشتراكي الالماني الموحد في برلين ، نيسان الماضي ، قد وضعت الادارة الامريكية في موقف دفاعي صعب ، وكسبت عقول قوى جديدة في العالم ، بما في ذلك في الغرب . وفي هذه الاجواء كان من المقرر عقد لقاء خلال ايار الماضي بين وزيرى خارجية كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة

* نعيم الاشهب : عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني .

للتحضير للقاء القمة الثنائي اواخر هذا العام لكن ادارة ريغان التي تعتبر، اكثر من اية ادارة امريكية سابقة، خاضعة كلية لارادة احتكارات صنع الاسلحة، والتي لم تتزحزح عن مخططاتها لنقل سباق التسلح الى الفضاء، كانت تواقة لتحاشي عقد لقاء القمة في مثل هذه الاجواء التي سترغمها اما على التراجع عن برامجها العسكرية او الوقوف في قفص الاتهام امام البشرية، عارية اكثر من اى وقت مضى. وبالفعل، فان العدوان الاستفزازى على ليبيا قد ادى الى الغاء الاجتماع المقرر لوزيرى الخارجية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

ثانيا ـ على مستوى العالم الرأسمالي: يتحول التنافس المتزايد بين الكتل الاقتصادية الرئيسية الثلاث: الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية الى نوع من الحرب التجارية النظامية، وان ميزان القوى المتغير بين هذه المراكز الامبريالية الرئيسية، لغير صالح الولايات المتحدة، يجعل من الصعب على الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة فرض ارادتها على العالم الرأسمالي، وممارسة مواجهة شاملة مع الاشتراكية على نحو ما كان في الخمسينات والستينات من هذا القرن. وكلما تراجع تفوق الولايات المتحدة على الكتل الرأسمالية الاخرى في الميدان الاقتصادى، كلما ازداد اعتمادها على قوتها العسكرية في تأمين استمرار هيمنتها وزعامتها للعالم الرأسمالي. وفي هذا الصدد، تلفت الانتباه الصفقة التي جرت في اجتماع طوكيو في ايار ١٩٨٦، الذى ضم الدول الصناعية الرأسمالية الرئيسية السبع، حيث حصلت ادارة ريغان على دعم بقية المشاركين لها، في سياستها العدوانية الجديدة باسم "مكافحة الارهاب" وتسمية ليبيا بالاسم، في حين قامت من جانبها باجراء تنازلات لتلك الدول في ميدان تبادل العملات واسعارها.

ثالثا ـ على مستوى حركة التحرر الوطني منذ بداية السبعينات، فقدت الامبريالية مواقع اضافية هامة، كليا او جزئيا، في آسيا وافريقيا وامريكيا اللاتينية، مثال على ذلك بلدان مثل فيتنام لاووس، كمبوديا، اثيوبيا، زمبابوى، انغولا، موزامبيق، افغانستان ونيكاراغوا. وحتى المكاسب التي حققتها الامبريالية في بعض المواقع هي مكاسب غير وطيدة وموضع شك. ولوقف مسار التاريخ هذا لا تجد ادارة ريغان سوى اللجوء للقوة المكشوفة، والعودة الى سياسة القارب المسلح التي اشتهرت بها الادارة الامريكية في القرن الماضي ضد بلدان امريكا اللاتينية. والجديد في هذه السياسة هو محاولة سحبها على النطاق العالمي. صرح ريغان متباهيا في هذا الصدد، في هاواى يوم ٤/٢٦ وهو في طريقه الى اليابان: " اليوم تقف الولايات المتحدة بقامتها الممدودة.. نحن نبني دفاعاتنا .. ونذكر العالم بأن الولايات المتحدة ما تزال تقف الى جانب الحرية، وبالمقابل، فانه منذ ١٩٨٠ لم يسقط انش واحد من الارض للشيوعية، بينما غرينادا قد تحررت " (٢) ومفهوم الشيوعية عند ريغان ومن ينسحب عليه هذا المفهوم لا يحتاج الى شرح، ولا مفهوم " الحرية" التي حصلت عليها غرينادا وكيف، ويستحق الذكر في هذا السياق تعقيب حاييم بارليف رئيس الاركان السابق ووزير الشرطة الاسرائيلي على العدوان الامريكي على ليبيا حيث قال: " لا يهم الامريكيين عدد الليبيين الذين قتلوا، المهم ان الولايات المتحدة ظهرت على انها

مشروع تحسين شروط المعيشة
الدوافع والابعاد

بقلـــم : د. سميـــر عبداللـــه

١ ــ نشأة و " مشروع تحسين ظـروف المعيشـــــة ".

تسربت الانباء عن نشاط مجموعة رجال الاعمال الامريكيين في النصف الثاني من عام ١٩٨٤. وكشف النقاب عن ان هذه المجموعة كانت قد بدأت نشاطها الموجه نحو المناطق المحتلة بشكل سرى منذ اوائل العام المذكور.

برزت هذه المجموعة تحت اسماء متعددة " كالجمعية الامريكية من اجل السلام في الشرق الاوسط " و" جمعية رجال الاعمال لشؤون التطوير والسلام " وغيرها من الاسماء البراقة. وتضم هذه المجموعة نخبة من كبار رجال الاعمال اليهود والعرب الامريكيين (١) ويرئسها البرفسور ستيف كوهين ، وهو يهودى واستاذ في جامعة كوينز في نيويورك ، ويتبوأ فيها مراكز هامة العديد من الشخصيات الصهيونية القيادية مثل حلوارد سكادرون وفيليب كلوزنك الذى شغل منصب رئيس المؤتمر اليهودى العالمي. اما الشخصيات الاعضاء من اصل عربي فيأتي في مقدمتهم نجيب حلبي صهر الملك حسين ، والد الملكة الحالية نور، والخاشقجي رجل الاعمال السعودى المعروف والذى ذكر انه زار اسرائيل ســـرا ..

وتتردد احيانا اسماء بعض كبار الساسة الامريكيين بين اعضاء هذه المجموعة كسايروس فانس وفيليب حبيب وغيرهم .

ارتبطت هذه المجموعة بشكل وثيق بجورج شولتز وزير الخارجية الامريكية الذى دأب في تصريحاته على التركيز على موضوعة تحسين مستوى معيشة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة مغفلا بشكل كلي جوهر قضية الشعب الفلسطيني وقد ورد في احد التقارير (٢) ان المجموعة الامريكية تتحرك بتنسيق تام مع مكتب جورج شولتز ، وبصورة خاصة مع مكتب نائبه ويليام كيربي الذى عرف عنه كمهندس لبرنامج توطين الفلسطينيين في الولايات المتحدة الامريكية وكنـــدا .

خمد الحديث عن المشروع خلال عام ١٩٨٥، ويبدو ان اصحابه فضلوا الانتظار واعطاء فرصة لاتفاق حسين ــ عرفات المعروف باتفاق ١١ شباط الا ان الحديث عاد من جديد بعد خطاب الملك حسين الذى جمد فيه التنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير

الرسمية وقيام منسق سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة غورون بجولة اوروبية وفي جعبته قائمة مشاريع لم يكشف النقاب عنها بقيمة نصف مليار دولار قبل بضعة اشهر . كما كشف رئيس وزراء اسرائيل بيرس عن مشروع "مارشال" الشرق الاوسط اوبيرس ـ خليل (نسبة الى مصطفى خليل رزئيس وزراء مصر الذى يقوم على اساس تزاوج الرأس المال العالمي والتكنولوجيا الاسرائيلية (لتطوير) منطقة الشرق الاوسط باسرها . ويبدو ان هذا للشروع كان محور مداولات لاطراف عديدة في المنطقة وخصوصا الدوائر الحاكمة في مصر بالاضافة الى الدوائر الحاكمة في اسرائيل .

٢ ـ خلفية نشوء " مشروع تحسين لروف ظـروف المعيشـــة " .

بتوضيح خلفية نشوء المشروع لا بد من العودة الى الظروف والتغيرات التي واكبت ظهوره والتي يمكن تلخيصها في :

أولا : خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت واتجاه قيادتها الرسمية نحو التماثل مع النهج الرجعي العربي الذى برز في التعاطي مع مشاريع التسوية الامريكية للقضية الفلسطينية والتعاون مع نظام كامب ديفيد في مصر والتنسيق مع النظام الاردني . وقد واكب هذا حالة من الانقسام والتناحر في الساحة الفلسطينية .

لقد افرز هذا الوضع حالة من الاحباط في الشارع الفلسطيني . وجدت فيها الاوساط الامبريالية فرصة سانحة للاجهاز على اهداف الشعب الفلسطيني ومكتسباته المعنوية التي حققها عبر كفاحه الطويل وتضحياته الجسام .

ثانيـا : برز في هذه الاثناء عاملين هامين اديا الى تردى الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة الاول وهو الهبوط الاقتصادى في الدول العربية وخاصة النفطية بسبب هبوط اسعار النفط وحرب الخليج والذى برز في انخفاض تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج وتقلص دعم المناطق المحتلة وتقلص فرص العمل وتسويق منتجات المناطق المحتلة في الاسواق العربية والثاني وهو الازمة الاقتصادية الحادة في اسرائيل التي اثرت تأثيرا سيئا على الاوضاع الاقتصادية في المناطق الحتلة لفقد الوف العمال العرب لاعمالهم وتقليص تسويق بعض منتجات الضفة في السوق الاسرائيلي وخاصة مواد البناء .

اثار تردى الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة مخاوف ، من ان يؤدى الى تصاعد المقاومة الوطنية للاحتلال ، الامر الذى اقلق بعض الاوساط الامريكية الاسرائيلية . ورأت بعض الاوساط المحلية انه سيؤدى الى " "التطرف السياسي" ، وحاولت استخدام هذه المقولة للتشجيع على حل المشكلات الاقتصادية للمناطق المحتلة .

٤ـ افـول نجم الليكود وتزايد التكهنات حول نجاح حزب العمل في الانتخابات ولهذا بالطبع اهمية بالغة كون الاخير من انصار الخيار الاردني .

ويبدى بعض المرونة في مسائل التسوية السياسية ذات الابعاد التكتيكية بعكس الليكود الذى تميزت سياسته الاقصتادية بالفجاجـة .

ان هذه العوامل : انقسام منظمة التحرير ، تردى الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلـة ، والاحتمالات شبة المؤكدة لقدوم حزب العمل للسلطة في اسرائيل كانت عمليا المتغيرات الرئيسية التي شكلت الخلفية

لبروز مشروع رجال الاعمال الامريكيين.

حفزت هذه المتغيرات القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية على تشديد هجومها، الذى برز بوجه خاص في الجبهة الدبلوماسية وتجلى في طرح مشروع ريغان والزيارات المكوكية لرجالات وزارة الخارجية الامريكية للمنطقة. الا ان هذه الاطراف ادركت منذ البداية ان غزو لبنان وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وما تبعها من تناحر في الساحة الفلسطينية لم يغير من الاتجاهات السياسية في المناطق المحتلة، حيث ظل الالتفاف حول منظمة التحرير والتمسك بالاهداف الوطنية الفلسطينية الوجه الحقيقي المميز لهذه الاتجاهات، وبذا فقد ايقنت اطراف التآمر ان بالامكان اقتناص فرصة تردى الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة لتغيير هذه الاتجاهات.

من هنا يمكن النظر لمشروع رجال الاعمال الامريكيين على انه اتى لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه بنادق الغزاة الاسرائيليين في لبنان ان هذا بالضبط ما عبر عنه اصحاب مشروع "تحسين شروط المعيشة" بعظمة لسانهم ".

٣ ـ اهـــداف المشروع كما اوضحهـــا اصحابهـــا

اوضح رئيس المجموعة البرفسور ستيف كوهين في مقابلة مع صحيفة معاريف" ان القاسم المشترك بين اعضاء المجموعة، بمن فيهم الاعضاء العرب، هو امن اسرائيل، ولهذا السبب نحن بحاجة لموافقة الحكومة الاسرائيلية، وسوف نعمل معها لتحقيق كل مشـــروع " (٣).

ونقلت صحيفة هآرتس في عددها الصادر في ١٩٨٤/١٠/٢٥ عن احد اعضاء المجموعة الامريكية قوله " ان المجموعة تسعى الى اضافة قاعدة اقتصادية لتكون مثابة " جسر لعملية سياسية " (٤).

وكتب الصحافي يهودا ليطاني، في هآرتس ان المبادرين للمشروع " اوضحوا لكافة الذين اجروا معهم اتصالات ، بأن البنية الاقتصادية الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليست صحية، سواء بالنسبة للفلسطينيين او الاسرائيليين .. اذ ستؤدى البطالة في اوساط العرب الناجمة عن تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل الى تدهور الاوضاع الامنية، والى الحاق اضرار بأمن اسرائيل" (٥)

وفي مقالة حول الموضوع كتب الصحفي الاسرائيلي عوديد ثمرنوت ان " الفكرة الاساسية التي تولدت كانت : انه عن طريق ايجاد توازن اقتصادى في الضفة يمكن تشجيع نشوء قيادة محلية ... اضعاف تأثير منظمة التحرير، وتقوية الاوساط الموءيدة للاردن" (٦)

وعلى ذمة صحيفـــة هآرتس فان مجموعة رجال الاعمال الامريكين ترى ان الحل السياسي للمناطق المحتلة يمكن تحقيقه بواسطة تحويلها الى مناطق منزوعة السلاح تحت اشراف قوات متعدد الجنسيات. واشارت الصحيفة الى ان هذا الحل يحظى بموافقة رسمية امريكية واردنية، بينما يلتزم الجانب الاسرائيلي الصمت (٧).

٤ ـ اراء الشخصيات التي اطلعت عـــن كثـــب على المشـــروع :

قامت مجموعة رجال الاعمال الامريكية بمشاورات مع العديد من الشخصيات

الفلسطينية في المناطق المحتلة لترويج مشروعها . وقامت بدعوة هذه الشخصيات للولايات التحدة الامريكية . وتباينت اراء ومواقف الشخصيات الفلسطينية من المشروع ومنهم من حدد بدقة طبيعة المشروع ورفضه ومنهم من رأى فيه فرصة يمكن استثمارها لحل بعض المعضلات الاقتصادية في المناطق المحتلة

فان الدكتور صلاح البسطامي ، نقيب الاطباء في الضفة الغربية على سبيل المثال قال فوجئت بان هدفهم السياسي (اى هدف مجموعة رجال الاعمال الامريكيين) ليس في مصلحة سكان الضفة والقطاع (واضاف " اذا دعيت مرة اخرى لن اذهب ، واذا حضروا لن استقبلهم لاني اعتقد ان لهم اهدافا سياسية مشبوهة " (٨) وقال السيد ابراهيم عبد الهادى " بالطبع نحن نطمح لاقامة الدولة الفلسطينية ، ولكن هذه المشاريع لا تأخذ هذا المنحـــى " (٩) .

وعلى خلفية مشاركته في المشاورات مع مجموعة رجال الاعمال الامريكيين ، كتب الدكتور هشام عورتاني : "حاولنا ان نفهم الاطراف الاخرى ، وبالاخص بعض الزعماء اليهود الامريكيين ، بأننا لن نكون الجبهة الوحيدة التي ستقاسي من المرارة والحقد الذى يتراكم في نفوس الالاف من الشباب ، والذين كانوا مفعمين بالامل بمستقبل عملوا من اجله كثيرا . ثم لم يجدوا امامهم سوى التسكع امام الابواب المغلقة ، هل نحن بحاجة الى خيال جامح لكي تفهم امريكا واسرائيل والدول العربية النفطية بأن بطالة الخريجين ستكون قنبلة موقوتة قد تتطاير شظاياها في كـــل اتجـــاه " (١٠) .

نستميح القارى العذر على الاقتباسات المطولة ، ولكن الهدف هو المزيد من الايضاح من جهة ، وحتى لا نتهم باستخدام طريقة ولا تقربوا الصلاة . . . .

يلاحظ من استقراء اقوال اصحاب المشروع والذين اطلعوا عليه العناصر البارزة التالية :

١) القلق على امن اسرائيل من التردى الاقتصادى في المناطق المحتلـة .

٢) عدم ملائمة الاتجاهات السياسية في المناطق المحتلة للحل الامريكي .

وبذا فان اهداف المشروع ذات بعديـــن مترابطين ، الاول ويتلخص في الحوءول دون تصاعد المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة والثاني ويتلخص في خلق الاتجاهات السياسيـة المواتية للحل الامريكي فيها .

اسـرار الموافقـة الاسرائيلية علـى المشـروع

أ ـ الجانـب الاستراتيجـي في سياسـة سلطـات الاحتـــلال .

ارتكز المشروع الصهيوني في فلسطين منذ نشأته وحتى الان على سياسة احتلال الارض واحتلال العمل . وهذا يعني عمليا سلب الشعب الفلسطيني شروط حياته المستقلة والمستقرة .

ان تطبيق سياسة احتلال الارض والعمل طبقت وما تزال تطبق بشكل دوءوب ، بالرغم من اختلاف الاشكال والاساليب من مكان لاخر ومن وقت لاخر . اذ ان الظروف المتغيرة وتوازن القوى على الصعيدين المحلي والدولي لم تكن مواتية دائما لتطبيق هذه السياسة بصورة فجة ومباشرة .

ان الخلاصة التي يمكن الخروج بها من ذلك ان المشروع الصهيوني اصطدم ولا يزال مع كافة طبقات وفئات الشعب الفلسطيني ،وهذا ادى عمليا الى اتساع الجبهة المناهضه للاحتلال .

ظهر هذا بشكل واضح في عجز سلطات الاحتلال عن شق وحدة الشعب الفلسطيني كما فعل المستعمرون في معظم الدول التي استعمروها . حيث جرى كسب طبقات وشرائح اجتماعية شكلت قاعدة اجتماعية للمستعمرين او مشاركتهم في تنفيذ اهدافهم . وشكلوا بمساعدتها الاجهزة والجيوش التي حاربت جنبا الى جنب مع جيوش المستعمرين والقوى الوطنية التحررية .

تحاول سلطات الاحتلال استغلال الطائفية الدينية والقبلية للخروج من هذا المأزق ، واذا كانت قد نجحت في بعض الاوقات ، فهي لم تتمكن من ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحاولت بواسطة روابط القرى التي اقامتها تحت شعارات براقة كتطوير القرى وتقديم الخدمات وما شابه ولكنها فشلت ، حيث بقيت هذه الروابط محدودة ومعزولة ، وبدل ان تشكل قاعدة اجتماعية تتساعدهم في تحقيق اهدافهم في المناطق المحتلة تحولت الى عبء ثقيل الامر الذى اخمد حماسهم في دعمها .

لقد اكدت تجربة روابط القرى طبيعة الموقع الذى يمكن ان تسمح به لاى فئة او شريحة اجتماعية فلسطينية . ولا شك ان هذا الموقع لا يفي بمتطلبات اى فئة او شريحة اجتماعية تبحث لنفسها عن موقع اقتصادى او اجتماعي مستقل ومحترم .

اذا كان المشروع الصهيوني يتناقض مع تطور القاعدة المادية الاقتصادية للشعب الفلسطيني على ارضه، وبالتالي لا يعطي لاى فئة او شريحة اجتماعية فلسطينية مكانا اقتصاديا مستقلا ، فما هو سر حماس الساسة الاسرائيلية وخاصة من قادة حزب العمل لمشروع رجال الاعمال الامريكيين وماذا يريدون من " مشروع تحسين مستوى المعيشة" في المناطق المحتلة ؟ .

ب ـ المناطق المحتلة (البقرة الحلوب) والجوانب التكتيكية في السياسة الاقتصادية .

يجني الاقتصاد الاسرائيلي مرابح هائلة من المناطق المحتلة من مداخيل متعددة اهمها :ـ

١) تعتبر المناطق المحتلة اكبر مستورد للبضائع الاسرائيلية ، وقد قدرت احصاءات امريكية ان فائض الميزان التجارى بين اسرائيل والمناطق المحتلة يصل الى ٨٠٠ مليون دولار سنويا (١١) .

٢) تقدم المناطق المحتلة يوميا ما يزيد على مليون ساعة عمل رخيصة في اوجه النشاط الاقتصادى المختلفة في داخل اسرائيل . فاجور العمال العرب لا تزيد عن ٤٠ ـ ٦٠/من اجور العمال اليهود . كما يقوم العمال العرب بكافة الاعمال السوداء والشاقة .

٣) يدخل الموازنة الاسرائيلية وموازنات الوزارات المختلفة جزءا هاما من الدخل القومي للمناطق المحتلة وذلك .

ـ ١٥/ من الناتج المحلي الاجمالي كضريبة القيمة المضافة. واذا عرفنا ان مطرح هذه الضريبة يمس نطاق اعادة توزيع الدخل ، فتكون النسبة المقتطعة من الناتج المحلي

اعلى من ذلك .

- ١٠ ٪ من اجمالي دخول الافراد كضريبة دخـــل .
- نسبة هامه من اجور العاملين في اسرائيل كمقتطعات مختلفة وقد قدرت بحوالي ٣٠ مليون دولار سنويا خلال الثمانينات (١٢)
- الرسوم المختلفة على رخص البناء والمحاكم ومخالفات السير والغرامات الباهظة التي تفرضها المحاكم العسكرية وغيرهـــا .

٤) دخل الجسور المفتوحة والتي تقدر بمليون دولار يوميا من رسوم التصاريح والجمارك فقط . وكذلك الامر رسوم المطار.

٥) تعتبر المناطق المحتلة جسرا هاما لدخول العملات الصعبة للاقتصاد الاسرائيلي وخصوصا من تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج .

٦) تعتبر المناطق المحتلة جسرا هاما يصدر المنتجات الاسرائيلية الى العالم العربي ، سواء بواسطة تهريب منتجات اسرائيلية خالصة او عبر منتجات المناطق المحتلة. اذ من المعروف ان في كل انتاج في هذه المناطق سواء كان زراعي او صناعي تدخل عناصر اسرائيلية .

في المعطيات السابقة لا نجد مبالغة فيما اورده السيد انور الخطيب في كلمته في افتتاح ندوة البطالة بين الخريجين ان دخل اسرائيل الصافي من المناطق المحتلة يصل الى مليار دولار سنويا ، اما انفاق سلطات الاحتلال في المناطق المحتلة فيظهر هزالته الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ذاتها .

فقد بلغ اجمالي الاستثمارات العامة ((لسلطات الاحتلال والادارات المحلية معا) في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٢٤٠ مليون دولار ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ ،اى بواقع ٣٤٫٣ مليون دولار سنويا (١٣).

في ممارستهالسياستها العامة والاقتصادية ،يبدو احيانا وكأن تناقضا ظاهريا ما بين سعى سلطات الاحتلال لمصادرة شروط حياة الشعب الفلسطيني كخط استراتيجي وما بين سعيها لاستغلال مكانة المناطق المحتلة لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي بشكل تطبيق لهذه الاستراتيجية .

ولكن المتتبع لسياسة سلطات الاحتلال يستطيع اكتشاف الخطوط الحمراء الممنوع تجاوزها في الممارسة الاقتصادية الفلسطينية. فقد قامت هذه السلطات بتعطيل اى مشروع يقوى من القاعدى المادية لاقتصاد المناطق المحتلة او يشكل منافسة خطرة على الصناعات الاسرائيلية، فعلى سبيل المثال الشروط التعجيزية للموافقة على مصنع الاسمنت في الخليل والبنك في نابلس، وقف مشاريع الاسكان الجماعية، منع تطوير القدرة الانتاجية لشركة كهرباء القدس وكهرباء بلدية نابلس،منع اية مشروعات لاستغلال المياه للرى وغيرهـــا .

ولكن الى جانب ذلك لم تعارض هذه السلطات قيام بعض الصناعات المتفرقة، وعملت على توجيه عملية التصنيع في اتجاهين رئيسيين الاول باتجاه تأمين احتياجات قطاع البناء الامر الذى ادى الى تضخم صناعات الحجر وبعض مواد البناء الاخرى والثاني باتجاه اقامة بعض الصناعات التقليدية المكلفة كصناعة الملابس . و

وفي الانتاج الزراعي يجرى التحكم في النسبة المحصولية وتوجيهها في ذات الاتجـــاه .

ان سياسة سلطات الاحتلال الاقتصادية

توضح لنا مسبقا طبيعة المشروعات التي يمكن ان تسمح بها، وهي تتعامل بثقة مع مشروع رجال الاعمال الامريكيين (رغم تصريحات شارون التي انتقدت المشروع) كونها تمتلك حق الفيتو الذى يمكن ان يستخدم لتعطيل كل مشروع يمس امنها الاقتصادى .

جـ ـ مشروع التطوير وفرصة تفعيل دور المناطق المحتلة في الاقتصاد الاسرائيلي :ـ

ان معرفة الاستراتيجية والتكتيك في السياسة العامة والاقتصادية تجاه المناطق المحتلة تفسر الخلافات التي تبرز احيانا بين قطبي السياسة الاسرائيلية ـ الليكود والمعراخ وقد ظهر هذا ايضا في الموقف من " مشروع تحسين ظروف المعيشة" الذى واجه انتقادات شديدة من الليكود بينما لقي حماسا من قبل المعراخ .

وفي هذا الاطار نورد بعض الافكار التي طرحها . افرايم احيرام من كبار محاضرى جامعة تل ابيب، قال . احيرام في معرض حديثه عن مشروع " التطوير " " ان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان تسعى الى تطوير الضفة تطويرا اقتصاديا ،لان ذلك يساعد على استيعاب العاملين (في المناطق المحتلة) واعتقد ان اسرائيل يجب ان تستغل هذه الفرصة الى درجة قصوى " (١٤) .

وفي معرض تفسيره لكيفية افادة اسرائيل من هذه " الفرصة" يقول" ان على اسرائيل ان تتخلص من بعض الصناعات التي اصبحت عبئا ثقيلا على اقتصادها، وذلك بنقل هذه الصناعات الى الضفة،.مما يمكنها من تحرير جزء من القو ى العاملة الفنية، ورأس مال ضخم ونقلها الى الصناعات المتطورة " (١٥)

ويورد د. احيرام كمثال على ذلك صناعة النسيج بمختلف انواعها وصناعة الماس . ومن المعروف ان عملية نقل اجزاء من صناعة النسيج الى الضفة تجرى على قدم وساق منذ سنوات وتعمل الان عشرات مصانع الخياطة والملبوسات في طولكرم ونابلس ورام الله وبيت لحم وغيرها من مدن الضفة وقطاع غزة بموجب مقاولات وعقود مع مصانع اسرائيلية .

ويضيف د . احيرام ان عملية تصنيع الضفة وغزة" تفتح امام اسرائيل سوق استيراد بقدرة مئة مليار دولار الى الشرق من الاردن (١٦).

يستخلص من حديث د. احيرام ان على اسرائيل ان تنتهز فرصة مشروع رجال الاعمال الامريكية لارساء دعائم معيشية لعمل يحقق لاسرائيل منافع كبيرة، وذلك بنقل الصناعات المكلفة والتي تشرف على الافلاس او افلست عمليا كمصنع اتا الهائل للمناطق المحتلة . كما يكشف د. احيرام عن مدى اهمية المناطق المحتلة كجسر للتوسع للاسواق العربية . ومن المعروف ان الاستفادة الكاملة من هذا الجسر تستوجب تطبيع للعلاقات مع النظام الاردني .

الموقف الاردني ، فرصة لكسب النفوذ :

بالرغم من التزام المسؤولين الاردنيين الصمت تجاه مشروع تحسين مستوى المعيشة " فهناك العديد من المؤشرات التي تشير الى وجود تنسيق مباشر مع حكام اسرائيل، والمشاورات تجرى على قدم وساق وراء

الابواب المغلقة. وكل ما ترامي الى مسامعنا ان الاردن يرغب بدور اوسع في تنفيذ "مشروع رجال الاعمال الامريكيين".

ومن القضايا العملية التي تجرى منذ مدة مخططات التنظيم الهيكلي التفصيلي للقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تمول بشكل مشترك (مناصفة) من قبل النظام الاردني وسلطات الاحتلال .

وقد برز التنسيق في العديد من اعمال التمهيد للمشروع ، وبشكل خاص في حملة تعيين مجالس بلدية جديدة في بعض مدن الضفة الغربية . وفي المشاورات حول بعض المشاريع الهامة كشركة كهرباء القدس .

ان النظام الاردني الذى لم يتوانى عن اقتناص الفرص لابعاد منظمة التحرير عن المسرح السياسي ينفذ مآربه الان على المكشوف بالتعاون مع حكام اسرائيل . وهو يرى ان مشروع رجال الاعمال الامريكي ومشروع "تحسين مستوى المعيشة" بالتسمية الاسرائيلية فرصة لكسب النفوذ والاعوان في المناطق المحتلة .

ان مشروع "تحسين شروط المعيشة" المطروح من قبل مجموعة رجال الاعمال الامريكيين والذى، لقي تجاوبا وحماسا من سلطات الاحتلال ويلقى دعما واضحا من النظام الاردني يشكل عمليا المدخل الاقتصادى للتسوية على الطريقة الامريكية التي ترتكز على معاهدات كامب ديفيد ومشروع ريغن، والمطلوب من هذا المشروع تحقيق ماعجز عن تحقيقه الغزو الاسرائيلي للبنان ذلك الغزو الذى استهدف قلب توازن القوى نهائيا في المنطقة العربية لصالح الترتيبات الامريكية، وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية وتعميم كامب ديفيد ليشمل جميع دول الطوق او غالبيتها .

فعلى الصعيد الاقتصادى : مطلوب من هذا المشروع ربط اقتصاد المناطق المحتلة بصورة اوثق بالاقتصاد الاسرائيلي من خلال تقسيم اللعمل يحمبل المزيد من الاستغلال والتهميش لاقتصاد المناطق المحتلة . وربط هذا الاقتصاد بالتمويل الامريكي عبر القنوات الاردنية والاسرائيلية . ومن خلال ذلك توسيع نطاق عملية التطبيع الاقتصادى بين الاردن واسرائيل .

اما الابعاد الاجتماعية لهذه العملية فتتلخص في تعميق الطابع الكومبرادورى لكبار البرجوازية من خلال زجهم في مشروعات مشتركة مع راس المال الامريكي في نطاق دور محدد في تقسيم العمل بين المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي على الوجه الذى تحدث عنه د . افرايم احيرام المذكور . ومحاولة تطوير دور هذه الشريحة كوسيط بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية في المستقبل بعد ازاحة العقبات السياسية. وتأهيل هذه الشريحةلدور سياسي مناهض لمنظمة التحرير وبديلا لها .

اما الابعاد السياسيةلهذه العملية فتتلخص في تطبيع العلاقات وتقوية الروابط بالادارة المدنيةالمطروح تطويرها لتتكيف مع المهمات الجديدة بواسطة اعطاء دور اكبر لعناصر محلية فيها. وتقوية دور جماعة الخيار الاردني وتحسين فرص الحل الامريكي الذى يهدف الى تصفية القضية الفلسطينية . ولعل مشروع (مارشال الشرق الاوسط) الذى طرحه بيرس، يكشف عن طبيعة التحرك الاوسع نحو تجسيد موضوعة" الاجماع الاستراتيجي " عمليا في تعاون اوثق بين اسرائيل والانظمة الرجعية العربية .

ان مشروع" تحسين شروط المعيشة" او مشروع " التطوير " الذى يحاول استغلال ظروف تردى الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة بهدف عمليا الى اغراء البرجوازية الفلسطينية بشكل خاص وخلق الوهم لديها ان المجال مفتوح امامها للتطور والتوسع ومراكمة الارباح من خلال الدور الذى يعدونها به كوسيط في عملية التطبيع بين اسرائيل والنظام الاردني وربما مع الانظمة العربية الرجعيه كلهـــا .

الهوامـــــش :

١) جمعية رجال الاعمال لشؤون التطوير والسلام .
اعضاء .
- ستيف كوهين . يهودى ، استاذ في جامعة كوينز ، نيويورك ـ رئيس هذه الجمعية
- ستيف شالوم ، مصرفي من نيويورك .
- ليستر برادن : شيكاغو ، المدير العام لشركة جنرال داينمكس .
- جي برتسكر : شيكاغو ، صاحب شركة فنادق حياة .
- نجيب حلبي : صهر الملك حسين ، رجل اعمال معروف ويشغل رئيس اللجنة السياسية المنبثقة عن الجمعية .
- روبرت ارنو : روبرت ستانبرغ ـ من رجال الاعمال .
- بيل بارودى / مدير مؤسسة !ستثمارات فيّ واشنطن ورئيس معهد الدراسات الامريكية .
- هنرى كوفمان خبير اقتصادى .
- الفر موسس ـ واشنطن ـ محامـي .
- ارنولد فورستر : رئيس سابق لجمعية الدفاع عن اليهود في امريكا .
- سايروس فانس : وزير خارجية امريكي سابق .
- فيليب كلوزنك : الرئيس السابق للمؤتمر اليهودى العالمي .
- فيليب حبيب : مبعوث امريكي للشرق الاوسط . من كبار موظفي الخارجية الامريكية .
- هلوارد سكوادرون : من قادة الحركة الصهيونية في امريكا .
- الخاشقجي : ملياردير سعودى من زعماء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة .

٢) البيادر السياسي القدس ـ عدد ١٣٥ ١٢/١/١٩٨٥ ص ١٦
٣) العودة ـ القدس، عدد ٥٣ ١٩٨٤ ص ٤٩.
٤) الاتحاد ، حيفا ـ الصادرة بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٤.
٥) القدس في عددها الصادر في ١٦ / ١٢/١٩٨٤.

٦) الميثاق ـ القدس الصادرة في ١٩٨٤/١١/١.
٧) الاتحاد ـ حيفا ـ الصادرة ١٩٨٤/١٠/٢٦.
٨) العودة ـ القدس ـ عدد ٥٣ ص ٥
٩) العودة ـ عدد ٥٣ ص ٥
١٠) القدس الصادرة في ١٩٨٤/١١/٣.
١١) القدس عدد ٦٠٤١ الصادرة ١٩٨٦/٦/٢٣.
١٢) الكاتب . عدد ٥٤ تيسير العاروري المقتطعات من اجور عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل ٢٤ / تشرين اول ١٩٨٤ ص ٣١.
١٣) كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ١٩٨٥ .
١٤) البيادر السياسي ـ العدد ١٢٥ الصادر ١٩٨٤/١١/٣ ص ٣١.
١٥) البيادر السياسي نفس المرجع السابق ص ٣٢ .
١٦) البيادر السياسي نفس المرجع السابق ص ٣٢.

الطبقة العاملة الفلسطينية
والحركة النقابية في الضفة والقطاع

العاملون وراء الخط الأخضر

بقلم : محمود الشيخ

الجزء الاول

تبحث هذه الدراسة ظروف العمال العرب العالمين وراء الخط الاخضر . من حيث حجم العمالة واسباب تصاعدها . بين الفينة والاخرى ، وتوزعهم على قطاعات العمل المختلفة. مع خصائص وظروف عمال كل قطاع من هذه القطاعات . وظروف تشغيلهم . وسياسة الاجور . مع ظروف العمل نقابيا بين صفوفهم ، والصعاب التي تواجهه واوجه قصور الحركة النقابية تجاههم . كما تشمل اقتراحات مقدمة للحركة النقابية من اجل تجاوز الصعاب والعقبات ،وتغطية عوامل القصور الموجودة فيها .

تطور حجم العمالة العربية في اسرائيل :

يشكل عمال ما وراء الخط الاخضر نسبة عالية من مجموع العاملين بأجر في المناطق المحتلة ، اثر تزايد عدد العاملين وبوتائر سريعة من سنة الى اخرى ، فقد ارتفع العدد من ٢٠ر٦ الف عام ١٩٧٠ الى ٩٠ر٠٠٠ عام ١٩٨٤ ، مما يعني تضاعفها اربع مرات ونصف تقريبا . ويمكننا ملاحظة تصاعد حجم العاملين بأجر في اسرائيل من خلال تتبع السنوات ففي عام ١٩٧٠ عمل ٢٠ر٦ الف عامل ارتفع الى ٦٦ر٣ الف عامل ١٩٧٥ الى ٨٧ر٨ الف عام ١٩٨٣ و ٩٠ر٠٠ عام ١٩٨٤ ، اي ان العدد ارتفع بنسبة ٣٣٧ ٪ تقريبا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٤ .

مصادر العمالة العربية في اسرائيل :

ادت السياسة الاسرائيلية المنتهجة في المناطق المحتلة، الى تخريب شروط حياة الناس، بفصلهم عن شروط عملهم في هذه المناطق ومن اهمها .

١) الاستيطان ومصادرة الاراضي . فقد بلغت نسبة الاراضي المصادرة في الضفة الغربية ٥٢ ٪ من مساحتها العامة البالغة (٥) ملايين ونصف مليون دونم (١) وفي الوقت نفسه استولت على ما نسبته ٤٢ ٪ من اراضي قطاع غزة ، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد ونسبة العمال من سكان الريف الذين يعملون في اسرائيل من مجموع العاملين فيها .

والجدول التالي يبين صور توطن العمال العاملين في اسرائيل من الضفة والقطاع لسنة ١٩٨١

جـــدول رقم (١)؟

مكان الاقامة	النسبـــة	العدد بالالاف
ريـــف	٤٦ر٢	٣٢ر٣٨٦
مدينـــة	٢٤ر٨	١٧ر٣٨٥
مخيمـــات	٢٩ر–	٢٠ر٣٢٩

يلاحظ من خلال الجدول ان الزيادة التي طرأت على حجم العاملين بأجر من المناطق المحتلة في اسرائيل هي من اناس اقتلعوا من ارضهم ، ومن فقراء الفلاحين ، وصغار المالكين ، الذين اضطرتهم الظروف الى ترك العمل بالارض وبيع قوة عملهم في سوق العمل الاسرائيلي .

أما بالنسبة لمصدر العاملين في اسرائيل ، فقد بلغت نسبة عمال الضفة الغربية عام ١٩٧٠ حوالي ٧١ر٩ ٪ بدأت توالي انخفاضها حتى وصلت الى ٥٤ر٨٪ عام ١٩٨٣ . وبالرغم من ذلك بقيت اعلى من نسبة عمال قطاع غزة العاملين في اسرائيل ، يعود اسباب الانخفاض النسبي للعاملين من الضفة في اسرائيل الى عدة عوامل اهمها . التوسع الاقتصادى الكبير نسبيا في قطاع البناء والصناعة، والخدمات الخاصة ، والتجارة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بشكل اوسع من قطاع غزة ،كذلك ارتفاع نسبة وحجم المهاجرين الى دول الخليج والامريكتين .

٢) سياسة تخريب الزراعة العربية عبر .

أ) اغراق اسواق المناطق المحتلة بالمنتوجات الزراعية الاسرائيلية المدعومة من الحكومة الاسرائيلية .

ب) ضعف البنية الزراعية والاستثمارات الزراعية العربية مع عدم توفر اية مصادر تمويل ودعم المزارع العربي ،وعدم تجاوب السلطات الاردنية مع مطالب المزارعين العرب في استيعاب منتوجاتهم واستخدامها للضغط على اهل المناطق المحتلة من اجل انتزاع تأييد لسياسة نظام عمـــان .

ج) السيطرة على مصادر المياه وتوجيه استغلالها لغير صالح المزارع العربي .

د) منع تسويق منتوج المناطق المحتلة في الاسواق الاسرائيلية .

٣) ضعف القاعدة الصناعية العربية وعدم قدرتها على استيعاب قوة العمل المزاحة من الزراعة .

٤) فتح المجال واسعا امام عمل الاحداث والنساء . فقد كشفت تقارير منظمة العمل الدولية ان نسبة ٢٠/ من العمال غير المسجلين العاملين في اسرائيل هم من الاطفال ، والبالغة اعمارهم ما بين (١٣ – ١٥) سنة وتبلغ نسبة العمال الذين تبلغ اعمارهم ما بين (١٤ – ٢٤) سنة٥ر٤١/ (٣) من الذين يعملون في اسرائيل. يكشف هذا ان هناك عددا كبيرا جدا من الاطفال والشباب الصغار . غادروا مقاعد الدراسة وتسربوا الى سوق العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية . فقد سجل جدول الاسعار في الضفة الغربية ارتفاعا من ١٠٠/ عام ١٩٧٦ الى ١٠٠٦٩ر٠٠ / عام ١٩٨٣ وسجل في قطاع غزة ارتفاعا من ١٠٠/ عام ١٩٧٦ الى ١٠٧٨٤ر٦ / عام ١٩٨٣" نستعرض هذه النسب فقط للتدليل على الظروف التي اجبرت هؤلاء الاطفال على مغادرة مقاعد الدراسة في المرحلة الالزامية من التعليم حسب القانون الاردني المعمول به رسميا في المدارس وهذا انعكاس واضح لموقف سلطات الاحتلال من العملية التربوية في المناطق المحتلة .

بينـة العمـالـة العربيـــة فـــي اسرائيـــل :

يعمل العمال العرب العاملين وراء الخط الاخضر من المناطق المحتلة في مختلف القطاعات ويبين لنا ذلك الجدول التالـــي :

جـدول رقم (٢)

السنة	حجم العاملين ٪ (بالالاف)	الزراعة ٪	الصناعة ٪	البنـــاء ٪	الخدمـــات ٪
١٩٧٠	٢٠ر٦	٢٤ر٤	١١ر٦	٥٤ر٣	٩ر٧
١٩٧٥	٦٦ر٣	١٤ر٣	١٨ر٤	٥٤ر٤	١٢ر٩
١٩٨٠	٧٥ر١	١٣ر٧	٢٠ر٩	٤٧ر٤	١٨ر٠
١٩٨٣	٨٧ر٨	١٢ر٢	١٨ر٦	٥٠ر٤	١٨ر٨
١٩٨٤	٩٠ر–	١٤ر٤	١٧ر٨	٤٨ر٩	١٨ر٩

يستدل من الجدول السابق ما يلـي :

١) ارتفاع نسبة وحجم العاملين باجر في قطاع البنـاء .

فقد بلغت اعلى نسبة بين مختلف نسب فروع الانتاج ، ففي عام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٣ر٥٤٪ بالارقام المطلقة ١٨٦ر١١ عامل ، ثم بقيت النسبة تتراوح مكانها ، رغم تصاعد حجم العاملين في هذا القطاع ، وفي عام ١٩٨٠ بلغت النسبة ٤ر٥٠ ٪ وارتفع حجم العاملين الى ٢٥١ر٤٤ عامل اى بزيادة قدرها ٠٦٥ر٣٣ عامل عن سنة ١٩٧٠ .

ان العمل في البناء يعتبر من الاعمال الشاقة ، القليلة المهارة ، ويحتاج الى كثافة ايدى عاملة رخيصة ومن الخصائص الهامة لعمال هذا القطاع ان العمالة فيه غير مستقرة وتنتهي بانتهاء المشروع ،كذلك عدم انتظام عملهم في موقع عمل واحد لمدة تزيد عن اسبوع ــ وتهدف هذه السياسية الى عدم خلق مناخ الثقة بين العمال ،كي لايساعد ذلك على تنظيم صفوفهم . ونقاش اوضاعهم بكافة جوانبها وبالتالي يبقى الشك وعدم الثقة من العوامل والحواجز التي تسهم في عدم امكانية تشكيل لجان عمالية موقعية ومن ثم مركزية تحمي حقوق العمال وتنظم نضالهم وتوحد صفوفهم . فتبقى مجال الاستغلال مفتوحا بابوابا واسعة امام ارباب العمل والشركات ، كذلك عدم جواز التغيب عن العمل بدون اذن مسبق ، مع توضيح اسبابه ، والا سيواجه المتغيب الفصل من العمل وفي بعض الشركات يقوم ضابط الامن بالتحقيق مع العامل المتغيب . كما يجرى فصل اى عامل يعرف عنه انه يمارس نشاطا نقابيا بين العمال مهما كانت المدة التي قضاها في العمل . وهذه القضية لا تنحصر في قطاع معين بل في كافة القطاعات .

٢) ارتفاع نسبة العمال الذين يعملون في الصناعة ؟ .

صحيح ان نسبة من يعملون في هذا القطاع تبدو للوهلة الاولى في ارتفاع ، فمن ٦ر١١/ عام ١٩٧٠ صعدت الى ٨ر١٧ / عام ١٩٨٤ وارتفع في نفس الوقت عدد العاملين في هذا الميدان من ٣٩٠ر٢ عامل الى ٣٣١ر١٦ اي بزيادة قدرها ٩٤١ر١٣ عامل لكن الحقيقة في هذا المجال رغم ارتفاع نسبة وحجم العاملين في هذا القطاع ،والتي خدع بها البعض ،لا تعبر عن وجود عمال صناعيين ذوى مهارات فنية ،بل ان العاملين في هذا الميدان يعملون في الاعمال السوداء والتقليدية الشاقة ، كما ان الهبوط في نسبة العاملين عامي ٨٣ ر ٨٤ في هذا القطاع كما يبين لنا الجدول رقم (٢) يكشف ان العامل العربي اول من يتعرض لسيف البطالة ، بحكم سياسة التمييز اولا ورداءة العمل الذى يقوم به ثانيا ، فمعظم العمال في هذا القطاع يعملون في صناعة (الصناديق) الخشبية ، والتي مع مرور الزمن يصاب العامل بمرض ما من الغبار نتيجة قص الخشب ، ويعمل البعض الاخر في المناجر والمحادد ومصانع النسيج . وفي هذا القطاع تعتمد الشركات وغير الشركات اسلوب فصل العامل تحسبا من ان يصبح من العمال الدائمين ، ومن الملاحظ كذلك ان ٧٠/ من العمال العرب في قطاعي الصناعة والبناء تتراوح اعمارهم ما بين (١٤ ــ ٣٤) سنة في حين ان ٦٥/ من العمال اليهود في قطاع البناء تزيد عن ٣٤ سنة ويقتصر عملهم على الادارة والسكرتاريا واعمال الصيانة

وهذه نشاطات مستقلة عن مشاغل الانشاء والتعمير وهناك مشاريع يحظر على العربي العمل فيها وهي المشروعات الكبيرة التي يعود اكثرها للدولة او للهستدروت (الاسمنت والصناعات الكيماوية والمعدنية والموانيء) وكذلك الصناعة العسكرية والصناعات الجوية وجميع المشروعات التابعة لمجموعة المركبة الهائلة (تايديران) كذلك فان بعض فروع القطاع الخاص جرت العادة لديها على اقفال ابوابها في وجه العمال العرب مثل مشروعات الماس الكبيرة. ورغم ذلك لا يمكننا وصفهم (العمال العرب) بأنهم يعملون على هامش الاقتصاد الاسرائيلي بالرغم من انهم لا يعملون في مجالات تتطلب مهارة وخبرات تقنية وعلمية .

٣) انخفاض مستمر في حجم العاملين بالزراعة .

يكشف لنا الجدول السابق الأنخفاض المتوالي في نسبة من يعملون في الزراعة فمن ٤ر٢٤٪ الى ٤ر١٤٪ عام ١٩٨٤، ويعود ذلك الى مكننة الزراعة في اسرائيل، اولا وثانيا انتقال قسم منهم الى قطاع الخدمات العامة نتيجة تقلص قوة العمل اليهودية فيها وانتقالها للعمل في الصناعات العسكرية والكيماوية مما ادى الى نقصان عدد العمال العرب العاملين في الزراعة . لذا نجد ان عدد العمال العرب العاملين في الزراعة . يتراوح ما بين ٥٠٢٦ عامل الى ١٠ر٧١٢ عامل، وعملهم لا يتعدى قطف الثمار وغرس الاشجار وتنظيف الاحراش وغير ذلك من الاعمال اليدوية البسيطة . وتجدر الاشارة هنا ان المشروعات العامة مثل تنوفا (احتكار هستدروتي لتوزيع المنتوجات الزراعية) لا تستخدم سوى عدد قليل من العمال العرب وفي مجال التنظيف فقط . ومعظم الذين يعملون في هذا القطاع يعملون عن طريق سماسرة العمل ولذلك يتعروضون لابشع اشكال الاستغلال ويمتازون بقابليتهم للانتقال من موقع عمل الى آخر بسرعة . وهم من اكثر العمال الذين تتعرض اجورهم للسرقة والمحرومين من اية حقوق .

٤) العاملين في الخدمات العامة .

من الملاحظ ان حجم ونسب العاملين في هذا القطاع في ارتفاع مستمر . بدليل ان نسبتهم ارفعت من ٧ر٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٩ر١٨ ٪ عام ١٩٨٤ وبالارقام المطلقة تصاعد حجمهم من ٩٩٨ر١ عام ١٩٧٠ الى ٠٠١ر١٧ وهم بالتأكيد ليسوا اطباء او مهندسين وليسوا في وظائف على الاقل متوسطة المستوى بل يعملون في مجال التنظيف او اذنه موءسسات او عمال مستودعات وبلديات او في الفنادق والمطاعم وفي وظائفها الدنيا، وبالقطع لا يوجد فيما تقدم اى شكل من اشكال المهارة وهي في نفس الوقت من الدرجات الدنيا في عالم الوظائف . وينعكس ذلك على مستوى مرتباتهم وساعات عملهم تمتد من ١٢ ــ ١٣ ساعة فعلية في اليوم وبالذات عمال المطاعم والفنادق .

وتجدر الملاحظة هنا ان نسبة الذكور بين مجموع العاملين بأجر في اسرائيل من المناطق المحتلة بلغت ٩٧٪ (٦) عام ١٩٨١ وبالارقام المطلقة ٩٩٧ر٦٧ بينما بلغ مجموع الاناث العاملات (٢١٠٣) عاملة من المجموع العام بين شهرى نيسان وحزيران من نفس العام والذين بلغوا انذاك ١ر٧٠ الف عامل،

وبالطبع يعود سبب انخفاض حجم ونسبة العاملات العربيات من المناطق المحتلة في اسرائيل الى صعوبة العمل الممارس، وبعد الموقع ، والعادات والتقاليد الموروثة ، والى امتهان كرامة العامل .

ومن الطبيعي ملاحظة ارتفاع النسب المؤية لعمال المناطق المحتلة من قوة العمل الاسرائيلية العامة في مختلف فروع الانتاج . ويظهر ذلك في الجدول التالي .

جـــدول رقـــم (٣)

الفـــرع	السن ١٩٧٠ (٧)	السنـــة ١٩٨١ (٨) ٪	السنة ١٩٨٤ (٩) ٪
الزراعة	٦ر٥ /	١٢ر٤ /	٥ر٥٦
البنـــاء	١٢ر٣ /	٤٨ر٦ /	٥٥ر٦٤
الصناعـــة	١ر٠ /	١٩ر٧ /	٥ر١٤
(١٠) من قوة العمل الاسرائيلية	٢ر١ /	٥ر٦ /	٦ر٦ /

ظـــروف العمـــل وراء الخـــط الاخضـــر

بالاضافة الى ما لاحظناه من تركز العمالة العربية في الاعمال السوداء ، وغير الماهرة يعاني العاملين في اسرائيل من ظروف استغلالية قاسية ، وسنحاول هنا تلخيص اهم سمات هذه الظروف :

١) عدم الاستقرار والثبات في العمل . مما يعرض حقوقهم للسلب والضياع ، من اجور واتعاب وحقوق اولية اذ يبلغ من يشتغلون اقل من سنة في مكان عمل واحد (١ر٣٢) الف عامل تبلغ نسبتهم ٢ر٤٦ / وهؤلاء اكثر عرضة للاستغلال والاضطهاد وضياع الحقوق . ولا يعني هذا ان الاخرين يتقاضون حقوقهم بالكامل . لاحظ الجدول التالي :

يبيـــن حجم ونسبة وسنوات خدمة العمال العرب في اسرائيل لسنة ١٩٨١

جـــدول رقم (٤) (١١)

المـــدة	الحجم بالالاف	النسبـــة المؤية٪
اقـــل من سنـــة	١ر٣٢	٢ر٤٦ /
من سنة الى سنتين	٤ر١٢	٩ر١٧
من سنتين الى اربعة	٤ر١١	٤ر١٦
من اربعة فما فـــوق	٥ر١٣	٥ر١٩

من الطبيعي جد ان العامل الذى يعمل آقل من سنة لا يحصل على اتقاب، او اجازات، بكافة اشكالها . فيجير تعبه لصالح رب العمل الذى عمل لديه وبهذه الحالة يضمن رب العمل ارباحا اضافية .

٢) عدم المساواة في الاجور مع العاملين الاسرائيليين لنفس العمل المشابه ، اذن تمييز في الاجور وظروف عمل سيئة. وحرمان من التأمينات والتقاعد . وهذا سنأتي له فيما بعد .

٣) مواصلات طويلة مع انعدام الامن . بسبب السفر لمسافات طويلة يضطر قسم لا يستهان به من العمال للمبيت في اسرائيل وفي ظروف اشبه ما تكون بظروف الاعتقال ، فلا يستطيعون التجول بعد انتهاء يوم العمل تحسبا من القاء القبض عليهم "بصفتهم مشبوهين" دائما وكذلك تحسبا من التحرش بهم من قبل المتطرفين والشواهد على ذلك من الاحداث المؤلمة التي واجهت العديد من عمالنا كثيرة .

ظروف استغلال العمال العرب وراء الخط الاخضر

الحقت سياسة الدمج الاقتصادى التي ابتعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي اكبر ضرر ، باصحاب رؤوس الاموال المحلية ، بالصناعات الصغيرة والحرفية ، والمقاولين الصغار ، مما الحق الضرر بالطبع بفئات العاملين . فاجبر قسم منهم على الهجرة الى الخارج ، بحثا عن مصدر رزق وهذا هو الخيار الثاني الذى واجهه العاملين والمقتلعين من ارضهم ، اذ لو وجدوا لهم عملا لما اضطروا للهجرة الى الامريكتين او الى دول الخليج تار كين عوائلهم فنتيجة لسياسة التخريب الاقتصادى المتعمد ، اخذ سوق المناطق المحتلة يعاني مما يعانيه الاقتصاد الاسرائيلي في ازمته الخانقة ، التي تعصف به ، منذ اواخر العام ١٩٧٣ ، واثر حرب اكتوبر ، رغم " روشيتات" اطباء الاقتصاد الاسرائيليين لم تجد حلا لها . فالتضخم لا مثيل له في العالم ، اذ بلغ حتى اواخر شهر نيسان من عام ١٩٨٥ حوالي ١٤٤٠ ٪ . وجدول الغلاء في ارتفاع جنوني ، والبطالة في تزايد . اذ بلغت نسبة ٣ر٨/ وبالارقام المطلقة (١١٥) الف عاطل عن العمل ، وفي الوقت نفسه تتفنن الحكومة الاسرائيلية في عملية فرض الضرائب المختلفة ، اذ بواسطتها استولت على ٤ر٥٢/ (١٢) من الدخل القومي عام ١٩٨٤ ، وتمتد هذه الضرائب لسلب جزءا هاما من الانتاج المحلي للضفة والقطاع حيث تجرى ملاحقة المؤسسات ، الصناعية . والتجارية والمهنية ، من مهندسين واطباء ، ومحامين بواسطة اجهزة الجمارك ، التي لا تختلف في اساليبها عن اجهزة المخابرات ، كما تحصل ضرائب على رواتب العمال والموظفين ويصل مجموع ما جبته من قطاع غزة مثلا (٥٠٠) (١٣) مليون دولار منذ العام ١٩٦٧ كما تبلغ المقتطعات من اجور العمال العرب العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل حوالي (٤٨) (١٤) مليون دولار سنويا وضرائب الدخل والاملاك والمعاملات وضرائب الجسور التي تجبيها السلطات الاسرائيلية تقدر بـ (٤٥) مليون دولار سنويا . اما ضريبة القيمة الاضافية تقدر بحوالي (٦٤) مليون دولار عدا ضريبة القيمة المفروضة على البضائع

المستوردة عن طريق الموانيء والمطارات الاسرائيلية التي تبلغ (٣٥) مليون دولار ،ومقابل هذه الاموال التي تبلغ بمجموعها حوالي (٢٠٠) مليون دولار في العام افادت الارقام الرسمية ان ميزانية الحكم العسكرى في المناطق المحتلة لعام ١٩٨٥/٨٤ لم تتجاوز (٧٠) مليون دولار على احسن تقدير (هذا ما جاء في دراسة وضعها الباحث الاسرائيلي (ميرون بنفنسفي موءخرا).

مثل هذه السياسة ،جعلت حياة جماهير العمال وفقراء الفلاحين ، واصحاب المداخيل المحدودة في المناطق المحتلة غاية في الصعوبة وسحبت ذيولها على بعض الشرائح والفئات الاجتماعية وخاصة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة على ضوء ذلك سنحاول القاء الضوء على بعض من حياة وظروف الاستغلال الكولونيالي الذى يتعرض له العمال العرب العاملين وراء الخط الاخضر .

اولا : الاجـــــــور :

قبل وقوع الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة، بلغت الاجور كمعدل عام، "٥٠" قرشا اردنيا كأجرة يومية للعمال المهرة ، وما بين الـ "٢٥ ــ ٣٥ " قرشا لغير العمال المهرة ، الا ان الاحتلال عمد منذ ان فتح فرص العمل الى رفع اجور العمال لما يقرب "٣" دولارات في اليوم ، بهدف ابعادهم عن مقاومتهم اولا ، ولاكراههم بطريقة غير مباشرة على ترك العمل بالارض ثانيا، خاصة وان العمل بالارض لا يوفر المبالغ التي يو فرها لهم العمل في اسرائيل ، وبالتالي يصبح من السهل على سلطات الاحتلال مصادرة الارض او الاستيلاء عليها ، او اغلاقها تحت ذرائع امنية، دون مقاومة، خاصة وانها لم تعد في الظروف الجديدة قادرة على تأمين مصدر رزق رئيسي للفلاحين ، وتظهر الابحاث والدراسات ان الاجور الاسمية ، للعمال العرب العاملين في اسرائيل، ارتفعت ثلاث مرات طوال سني الاحتلال ، وكانت على التوالي ، عام ١٩٦٩ حوالي (١٥) "٣" دولارات ، ١٩٧٥ "٧" دولارات عام ١٩٨٣ وصلت الى "١٠" دولارات ، وبالرغم من التطورات في الأجور الاسمية كما يظهر لنا " جدول رقم ٥" فان اجر العامل العربي ، كان يساوى ٢٥/ من اجر العامل الاسرائيلي عام ١٩٧٠ بالنسبة لابن الضفة الغربية، و٢١ر٩/ بالنسبة لابن القطاع، تصاعدت هذه النسبة حتى وصلت عام ١٩٨٣ حوالي ٤٧ر١٪من اجر العامل الاسرائيلي، بالنسبة لابن الضفة الغربية الذى يعمل في اسرائيل و ٤٩ر٤٪ من اجر العامل الاسرائيلي لابن القطاع الذى يعمل في اسرائيل، هذا ما اظهرته الدراسات الرسمية الاسرائيلية، الا ان الباحث الاسرائيلي "ميرون بنفنستي" يوءكد ان انخفاض معدل اجور العمال العرب بنسبة ٤٠ / (١٦) عن مستوى اجور الاسرائيليين وكشفت مصادراسرائيلية النقاب موءخرا ان عددا كبيرا من العمال العرب العاملين في اسرائيل تقل اجورهم بنسبة ٢٠ ٪عن الحد الادنى للاجـــور .

والجدول التالي يبين لنا الاجور بالشواقل القديمة ونسبتها الى اجور العمال الاسرائيليين

جدول رقم "٥" (١٧)

السنة	الصفة	القطاع	اسرائيل	نسبة اجورعمال الصفةالى اجور الاسرائيليين	نسبة اجورعمال القطاع الى اجور الاسرائيليين
١٩٧٠	٠ر٨	٠ر٧	٣ر٢	/٢٥	/٢١ر٩
١٩٨٠	٣٦ر٤	٣٩ر٢	٩٠ر٤	٤٠ر٣	٤٣ر٤
١٩٨٢	ـ٢٣١ر	ـ٢٤٢ر	٢٩٤ر٤	٤٦ر٧	٤٨ر٩
١٩٨٣	٥٦٥ر٩	٥٩٢ر٦	ـ١٢٠٠ر	٤٧ر١	٤٩ر٤

وهذه الفروق الهائلة في الاجور بين العمال العرب والاسرائيليين لا تشمل المداخيل غير المباشرة للعامل الاسرائيلي، والتي لا يتقاضاها العامل العربي، من خلال خدمات التأمين الاسرائيلي المختلفة ومنها، (منحة الولادة، مساعدات العائلة كثيرة الاولاد، التأمينات الاجتماعية المختلفة، وسوبسيديا التعليم الثانوى والجامعي). وغيرها اذ تبلغ بالاجمال ما يزيد عن ١٥٪ (١٨) من الاجر الشهري للعامل الاسرائيلي في حين لا يتلقى العامل العربي اى شيء من هذا القبيل، وعليه فان متوسط النسبة المئوية الحقيقية لاجر العامل العربي لا تكاد تصل ٣٦٪ فقط من اجر العامل الاسرائيلي .

من هنانلاحظ ان الفرق في الاجور ناجم عن انحراف الاجور في المهن نفسها بمعدل ٢٠ـ ٢٥/ بالاضافة الى الامتيازات الاخرى التي يحصل عليها العامل اسرائيلي ولا يحصل عليها العامل العربي، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى، يتركز العمال العرب في مهن الانتاج والاعمال غير المؤهلة التي تسمى" الحطابون وعمال الابار" وكذلك الى عدم وجود اطار تنظيمي، يحميهم ويحمي حقوقهم ولذلك لا يؤلفون مجموعة ضغط، ذات شأن في المجتمع الاسرائيلي .

اضافة الى كل ذلك، يتعرض اجر العامل العربي، لسرقة مكشوفة من قبل ارباب العمل ولاثبات صحة هذا القول نورد نموذجا، ستجده في الهوامش من هذا البحث .

ونستطيع ملاحظة تطور الاجور الفعلية على ضوء تطور جدول الاسعار،

جـدول يبين ارتفاع الاجور من سنة الى اخرى .

جـدول رقم "٦" (١٩)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الاجرة اليومية	١ر٢	٤ر٣	٤٠ر٥٠	ـ٦٠٣ ر

يستدل من الجدول ان الاجور ارتفعت من عام ١٩٧٠ – ١٩٨٣ حوالي "٥ر٥٠٢" مرة وبعد عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٣ "١٤٠" مرة فقط ومن عام ١٩٨٠ – ١٩٨٣ "٩ر١٤" مرة مما يؤكد عدم مجاراة الاجور لجدول الاسعار الذى ارتفع بشكل جنوني والجدول التالي يبين ذلك .

جـــدول رقـــم "٧" (٢٠)

جـــدول الاسعارللمستهلك في السنـــة

السنـــة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤ (٢١)	١٩٨٥
النسبـــة	٪٣٨	٪٤٢ر٥	٪٤٨	٪١١١	٪١٣٣	٪٢٤٠	٪٤٤٥	٪ ١٨٥

كما يستدل من الاحصاءات الرسمية ان الاسعار ارتفعت الاف المرات اذ كان في العام ١٩٧٦ يساوى ١٠٠/ ووصل عام ١٩٨٣ الى – ر١٠٠٦٩ /وفي القطاع من ١٠٠/ عام ١٩٧٦ الى ٦ر١٠٧٨٤/ عام ١٩٨٣ " وهذا يفسر سبب لجوء العاملين في سلك التربية والتعليم وغيرهم من ذوى الدخل المحدود للبحث عن عمل اضافي بعد انتهاء يوم عملهم وفي محاولة منهم لتغطية نفقات بيوتاتهم خاصة ونحن ندرك ان حجم البيت العربي (اى عدد افراد الاسرة) لا يقارن مع حجم البيت الاسرائيلي من حيث عدد الافراد مما يشكل سببا آخر من اسباب ضعف قدرة الرواتب على تغطية نفقات البيت " ، بمعنى ان الاجور الفعلية التي يتقاضاها الاجيرين لا تفي بمتطلبات الحياة. حيث ان ارتفاع الاسعار اكثر بكثير من ارتفاع الاجور وهي من الاسباب التي تساعد على هبوط الاجرة الفعلية ، اضافة الى زيادة الضرائب وغيرها من المدفوعات التي تسهم في انخفاض الاجرة الفعلية. ومن الاسباب الاخرى لهبوط الاجور التمييز العنصرى المكشوف بين العمال العرب والعمال الاسرائيليين مما يشكل مصدر ربح فاحش لارباب العمل الاسرائيليين ، كما ان العامل العربي مطالب دائما بزيادة انتاجيته في العمل مما يؤدى حتما الى زيادة في القيمة الزائدة دون زيادة في اجرة وهذا يعني ازدياد شدة الاستغلال والانهاك للعامل وعواقبه الوخيمة على صحته .

ومن اجل الوقوف على قدرة الاجور في تغطية نفقات الحياة اليومية نسوق الجدول التالي والذى يظهر حجم العاملين في اسرائيل من سكان المناطق المحتلة حسب الوضع الاجتماعـــي وحسب حجم البيت (عدد افراد الاسرة) لسنة ١٩٨١

جـدول رقم (٨) (٢٢)

الوضع الاجتماعي	المجمـــوع العـــــام		
	المجموع الكلي	١ – ٦	٧ +
المجموع الكلـي	٧٥ر٨	٢٧ر٢	٤٨ر٦
غيـر عـــزاب	٥٢ر٢	٢٠ر٦	٣١ر٦
عـــــــزاب	٢٣ر٦	٤ر٦	١٩ر–
المجمـوع الكلـي	١٠٠	٣٥ر٩	٦٤ر١
غيـر عـزاب	١٠٠	٣٩ر٦	٦٠ر٤
عـــــــزاب	١٠٠	٢٧ر٧	٧٢ر٣

يظهر الجدول ان عدد المعيلين لبيوتات حجمها "عدد افرادها" يزيد عن سبعة افراد ، يبلغ ٤٨ر٦ الف ونسبتهم ٦٤ر١٪ وحجم المتزوجين منهم ٣١ر٦ الفونسبتهم ٦٠ر٤٪ وهنا يبرز بوضوح الاسباب التي حدت باولياء امور الاحداث الذين تسربوا من مدارسهم الى سوق العمل الاسرائيلي ، التزام الصمت ازاء ذلك ، آملين ان يساعد هذا في تأمين دخل يساعد في تأمين نفقات الاسرة واحتياجاتها خاصة ان مستوى الدخل يشكل قاعدة مستوى الحياة وحجم العائلة يقرر نفقات الفرد اذ كلما كبر حجم العائلة قلت نفقات الفرد الوحد .

ومن ناحية اخرى فان العمال العرب يعملون مياومة وليس مشاهرة ، وفي هذه الحالة لا تحتسب ايام العطل الاسبوعية او اى يوم يتغيب فيه العامل لاى سبب من الاسباب حتى لوكان التغيب بموجب طلب من رب العمل وبذلك تهبط الاجور ويقل حجمها .

والجدول التالي يبين معدل ايام العمل للاجير في الشهر للعاملين في اسرائيل من الضفةوالقطاع

جـــدول رقم "٩" (٢٣)

الفـرع الاقتصـادى	المجمـــــــوع الكلـــــــي			
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
متوسط ايام العمل في الشهر	٢٢ر١	٢٢ر٢	٢٣ر٦	٢٢ر–
زراعة ،حراج،صيد اسماك	٢١ر٤	٢٠ر٨	١٩ر٧	٢٠ر٧
صناعـة وتعديـــن	٢٢ر٣	٢٢ر٦	٢٢ر١	٢٣ر٥
بنـاء واشغـال عامـة	٢١ر٩	٢٢ر١	٢١ر٥	٢١ر٨
باقـي الفـــروع	٢٣ر٤	٢٣ر٤	٢٢ر٩	٢٣ر٧

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان العاملين فيأى من القطاعات السابقة لم يتجاوز عدد ايام عملهم في الشهر عن "٢٣ر٤" يوم بسبب اقتطاع ايام الاجازة الاسبوعية او اية اعياد دينية يهودية اخرى، او نتيجة عودتهم عن " نقاط التفتيش" في حين ان يوم العمل يمتد عند هؤلاء من السادسه صباحا حتى السادسة مساء للعمال الذين يقطنون القرى مما يعني ان عدد ساعات العمل ليست "٨" بل "١٢" ساعة "٤" منها لا يتقاضى عليها العامل مليما واحدا .

ثانيا : المقتطعات :

تعتبر المقتطعات من اهم اساليب استغلال عمال المناطق المحتلة، العاملين في اسرائيل، فهي متنوعة، وتعتمد على تطبيق قانون التأمين الاسرائيلي الالزامي، احادى الجانب بالنسبة لابناء المناطق المحتلة مما يعني الزامهم بالدفع دون منحهم، حق الاستفادة من التأمين، وصورة الشيك التالية تظهر حجم المقتطعات وانواعها المختلفة وهي بالشاقل الجديد .

תלוש לעובד حساب للعامل

שם המשפחה اسم العائلة	שם פרטי الاسم	מס' זהות رقم الهوية	שם המעסיק اسم صاحب العمل	מס' המעסיק رقم صاحب العمل	לשכה مكتب	מחוז دائرة
דשיד	מוחמד	967645300	בית הוצאה כת	12101		06

מחוז دائرة נמל	מס' המחאה رقم الشيك	מס' במפעל الرقم بمكان العمل	מ מ	ילדים	תעריף יומי الاجرة اليومية	שנה السنة	חודש الشهر	ימי הופעה ايام العمل	ימי עבודה ايام العمل
ו ו ש ל ו ם	14626350	01913	2	5	1736	86	03	22	0 20

סה"כ שכר مجموع الاجرة	שעות נוספות ساعات اضافية	שכ"ע נוספות اجور الساعات الاضافية	תוס' חיינות במס הכנסה اضافة خاصة لضريبة الدخل	תוס' לא חיינות בב"ל לאומי غير خاضعة للتأمين الوطني	תוספת اضافة	סה"כ ברוטו المجموع الكلي	שווה כסף استفادة
39720	0	00	2750	5491	00	67070	00

תקונים تحسينات	בטוח לאומי تأمين وطني	ביטוח סוציאלי تأمين اجتماعي	מס הכנסה ضريبة الدخل	מקדמה سلفة	ס"ה נכויים مجموع الحسومات	לתשלום للدفع
00	1934	1736	3900	21570	31720	35950

שרותי בריאות خدمات صحية
2320

967645300 ... 0386 ... 20 ... 06

בשקלים חדשים بالشواقل الجديدة

סוכה מטה מסוכה

מטה الاستخدام دائرة الدفع

ويتضح ان هذه المقتطعات تمثل ما نسبته ١٨ ٪ (٢٤) من قيمة اجر العامل، في الوقت نفسه غير ثابتة النسبة، بل متحركة وبشكل تصاعدى، اذ كانت عام ١٩٦٩ حوالي ٧ر٧٤٪ ارتفعت عام ١٩٨٠ الى ٤٠ر٢٤٪ ، وتأتي هذه المقتطعات ، تحت الاسماء التالية :

١) تأمين وطني ٢) تأمين اجتماعي ٣) رسم تنظيم

٤) ضريبة دخل ٥) ضريبة حرب "سلامة الجليل" ٦) خدمات صحية .

وقد بلغ حجم المقتطعات من اجور عمال المناطق المحتلةحتى نهاية عام ١٩٨٤، ما يقرب "٩٨٠" مليون دولار(٢٥)، ولو كان صحيحا ما تدعيه السلطات من ان هذه المقتطعات تمثل احد الارصدة العامة في ميزانية الاراضي المحتلة، واستثمر في فروع اقتصادية، كالصناعة الحفيفة والزراعة والبناء والسياحة وغيرها، وبمستوى التكنيك والتطور الذى يتناسب وواقع المناطق المحتلة ،سيخلق "٩٨" الف فرصة عمل، لعمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل، كما انه يساهم مساهمة فعلية في تحسين الاوضاع الصحية المتدهورة في المناطق المحتلة، ولو استثمر في ميدان البناء السكني فانه يكفي لبناء " ٢م١٠ر٨٨٨ر٨٨٨ " من الابنية، وسيقضي تماما على ازمة السكن، الا انه وبعكس ما تدعي السلطات، فان هذه المبالغ تذهب لدائرة التوظيف العسكرى في المناطق المحتلة، لصالح الاستيطان وتوسيع شبكة الطرق، من اجل تسهيل نشاطات الجيش وسرعة تنقلهم وتنقل المستوطنيين، واكبر دالة على ذلك ما جاء في دراسة " ميرون بنفنستي" "ان اسرائيل جبت من سكان قطاع غزة ضرائب مختلفة بلغت قيمتها نحو "(٥٠٠) مليون دولار منذ عام ١٩٦٧" دون ان تعود هذه الضرائب باي فائدة على سكان قطاع غزة العرب .

المراجـــــــــع :

١) الميثاق ١٩٨٥/٨/١٨ عدد ٠٦٣٤.

2) Central Buren of Statistical Abstract of Israel,NO 34,1984

3) Central Buren of Statistical Abstract of Israel, No 34,1984

4) ABIB.

٥) دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي ـ منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية ـ ك٢ ١٩٨٠ القـــــدس .

6) Central Buren of Statistical Abstract of Israel, No 34,1984

٧) موسى . جمال. دراسة وقائع ومعطيات حول الاستغلال الكولونيالي الاسرائيلي ضد العمال العرب من المناطق المحتلة .

8) Central Buren of Statistical Abstract of Israel No 34, 1984

9) Statistical .Abstract , Israel ,No 35 ,1985 .

١٠) موسى . جمال . دراسة وقائع ... الخ .

11) Statistical, Abstract,Israel ,NO 34, 1985 .

12) Statistical.Abstract, Israel 1985 .PP.192. No 35

١٣) القدس بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ العدد ٦٠١٥

١٤) الطليعة المقدسية ١٠ ايار العدد ٤٢٦ السنة التاسعة ٠

١٥) عاروري،تيسير المقتطعات من اجور العمال العرب العاملين في اسرائيل ـ الكاتب ٠ت١ عدد ٥٤ ١٩٨٤ ٠

١٦) الطليعة المقدسية٠ بتاريخ ٢٩ ايار عدد ٤٣٠ السنة التاسعة ٠

17) Statistical ,Abstract, Israel .No 34 ,1985 (١٧

١٨) عاروري،تيسير ٠المقتطعات من اجور العمال العرب ٠٠٠ الخ الكاتب عدد ٥٤

19) Statistical, Abstract , Israel ,No 34, 1985 . (١٩

٢٠) تقرير المؤتمر الـ ١٩ للجزب الشيوعي الاسرائيلي ـ مطبعة الاتحاد التعاونية شباط ١٩٨١ ص٢٢٤

٢١) جريدة الميثاق ١٩٨٦/٣/١١ عدد ٨٠٥ من خطاب حافظ الاسد ٠

٢٢) جامعة النجاح ـ نابلس ـ نشرة مركز الدراسات الريفية ٠

٢٣) النجاح ٠ جامعة نابلس ـ نشرة مركز الدراسات الريفية ٠

٢٤) عاروري ٠تيسير٠ المقتطعات من اجور العمال العرب ٠٠ الخ الكاتب ت١ عدد ٥٤ ـ ١٩٨٤٠

٢٥) عاروري ٠ تيسير ٠ المصدر السابق ٠